

تخطيط وتحقيق التنمية المستدامة في ظل العولمة

دراسة وضع الجزائر

د. بلقاسم رابح

جامعة البويرة

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى إبراز مختلف الجوانب الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مروراً بتجربة الدول النامية عامة والدول العربية خاصة، وذلك بالتركيز على مساعي الجزائر في تحقيق هذه التنمية، حيث تسعى إلى تدارك مشاكلها التنموية من خلال دعم مسار التنمية المستدامة في ظل المشاريع الكبرى، إذ تسعى إلى تأهيل الاقتصاد الوطني للاندماج عالمياً من خلال رفع الكفاءة الاقتصادية للمؤسسات الوطنية وتأهيل العنصر البشري، وهذا ما جاء به برنامج الإنعاش الاقتصادي منذ سنة 1999 إلى 2014 وكذا النظرة الاستراتيجية إلى ما بعد 2015 وما هي الخطط المزمع تطبيقها لتحقيق الأهداف التي تصبو إليها في مجال التنمية المستدامة.

الكلمات الدالة: التنمية - التنمية المستدامة - الكفاءة الاقتصادية - العولمة.

: Résumé

Cette recherche vise à mettre en évidence les différents aspects fondamentaux du développement durable en Algérie, à travers l'expérience des pays en développement en général en particulier les pays arabes, et en mettant l'accent sur les efforts de l'Algérie dans la réalisation de ce développement, car il vise à remédier aux problèmes de développement en soutenant la voie du développement durable à la lumière des grands projets, Il vise à réhabiliter l'économie nationale à intégrer dans le monde en améliorant l'efficacité économique des institutions nationales et la réhabilitation de l'élément humain, et ceci est ce qui a amené par le programme de relance économique depuis 1999 à 2014, ainsi que les perspectives au-delà de 2015 et les plans doivent être appliquées pour atteindre les objectifs de la dans le champ Développement durable.

Mots clés: développement - développement durable - l'efficacité économique - de la mondialisation.

مقدمة:

لقد أوضحت العولمة في كل أبعادها الاقتصادية، الاجتماعية، الايكولوجية، السياسية، والثقافية إحدى الاتجاهات المميزة لزمنا هذا، بحيث أدت هذه الاتجاهات إلى نشوء فرص وتحديات على الصعيد العالمي في طريق تحقيق تنمية مستدامة لكل الشعوب، مما جعل صناع القرار في العالم يتوجهون إلى تبني أساس رشيد للاستخدام السليم للموارد لضمان استمرارية النظم الايكولوجية ودعم النمو الاقتصادي والقدرة على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. والدول العربية على غرار باقي دول العالم تسعى إلى اغتنام الفرص التي تتيحها العولمة ومواجهة التحديات التي تفرضها من أجل الوصول إلى مقام الدول المتقدمة.

إن الفرص المتاحة أمام الدول النامية لتحقيق التنمية المستدامة تتضاءل أمام التحديات التي تتزايد على الصعيد العالمي فالدول النامية، بما فيها الدول العربية، أصبحت تتحمل الضرر الأكبر الناجم عن المشاكل البيئية العالمية، في ظل إجحاف الدول الصناعية لقضايا تمويل التنمية بصورة عامة و تحمل المسؤوليات الناجمة عن التدهور البيئي وانتشار الفقر و البطالة.

إن من أبرز التحديات التي تعيق التنمية المستدامة في الوطن العربي ارتفاع معدلات البطالة التي تؤدي إلى انتشار الفقر وتدني المستوى الصحي والتعليمي، إضافة إلى عدم الاستقرار الأمني في المنطقة، والتأثر البالغ بمسيرة العولمة نظرا لهشاشة الاقتصاد العربي ومحدودية منافسته العالمية. مما يستوجب عليها بذل جهود مضاعفة للحد من هذه المعوقات.

والجزائر على غرار الدول النامية والعربية تسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة، لكنها تواجه عدة تحديات في ظل العولمة وتحول الجزائر إلى اقتصاد السوق، خاصة في ظل تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، لذا تسعى جاهدة إلى الحد من هذه التحديات من خلال إنعاش الاقتصاد الوطني وقمته للاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال البرامج التنموية الهامة التي تبنتها.

إشكالية البحث: على ضوء ما سبق نطرح السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى قدرة الجزائر على تحقيق التنمية المستدامة في ظل التحديات الحديثة للبيئة الاقتصادية الجديدة؟

وسنحاول تبسيط السؤال السابق من خلال الأسئلة الفرعية التالية:

- ما حقيقة سعي الدول النامية عامة و العربية خاصة إلى رفع تحدي تحقيق التنمية المستدامة؟
- ما هي المستويات التنموية التي وصلت إليها الجزائر؟
- ما مدى استفادة الدول النامية من الفرص التي تتيحها العولمة في ظل التحديات التي تطرحها في سبيل تحقيق التنمية المستدامة ؟

- ما هي أهم التحديات التي تفرضها العولمة على التنمية المستدامة في الجزائر؟
- ما هي مساعي الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة؟

فرضيات البحث:

للإجابة على هذه الأسئلة نقترح الفرضيات التالية:

- التنمية المستدامة هي التنمية التي تهدف إلى تحقيق استمرارية في ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي مع مراعاة عدم استنزاف الموارد.
- تعد الفرص المتاحة لتحقيق التنمية المستدامة عالميا أكثر بكثير من التحديات التي تواجهها.
- يعتبر تحقيق التنمية المستدامة بالنسبة للدول العربية تحدي صعب المأل نظرا لاتساع الهوة التنموية بينها وبين الدول المتقدمة.
- تسعى الجزائر إلى تدارك مشاكلها التنموية من خلال دعم مسار التنمية المستدامة في ظل المشاريع الكبرى.

أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث من خلال الأهمية التي تحظى بها التنمية المستدامة خاصة في الفترة الحالية، وإبراز أهم التحديات التي تواجه تحقيق هذه الأخيرة في ظل العولمة على كل الأصعدة. إضافة إلى ضرورة الاهتمام بالموضوع نظرا للآثار السلبية التي تحدثها العولمة على مختلف دول العالم خاصة النامية منها، وضرورة مواجهة هذه الآثار من خلال ترشيد استغلال الموارد والتحسيس بالمخاطر البيئية، من خلال تفعيل دور المجتمع المدني الذي يعمل على إرساء مبادئ الشفافية والمساءلة، خدمة لتحقيق التنمية المستدامة.

الخور الأول: الاهتمام العالمي بقضية التنمية المستدامة

قبل التطرق إلى أهم الفرص التي تتيحها العولمة لتحقيق التنمية المستدامة وأهم التحديات التي تفرضها، نتطرق أولا إلى الاهتمام العالمي بقضية التنمية المستدامة.

أولا: الاهتمام بقضايا البيئة على الصعيد الدولي

انطلاقا من الإدراك الواعي للآثار السلبية الخطيرة لهذه المشكلات البيئية على حياة الإنسان، فقد بذلت جهود دولية كبيرة على المستويين العالمي والإقليمي منذ أوائل السبعينات بهدف احتواء الأخطار المحدقة بالبيئة، ويمكننا أن نذكر في هذا الصدد على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

الإعلان الصادر عن قمة الأرض في ريودي جانيرو سنة 1992 و التي تعتبر أول مؤتمر دولي يعقد على مستوى القمة لمناقشة القضايا والمشكلات البيئية.

• بروتوكول مونتريال (1987-1995) لحماية طبقة الأوزون.

• اتفاقية التنوع البيولوجي (1992).

• اتفاقية مكافحة التصحر (1994).

• اتفاقية التغير المناخي (1994).

• بروتوكول كيوتو (1997).

ثانيا: تطوير شراكة عالمية من أجل التنمية

ويتأتى هذا من خلال¹:

• تطوير أكبر لنظام تجاري ومالي مفتوح يمكن التكهن به، ويستند للقواعد ولا ينطوي على التمييز.

• تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان الأقل نموا.

• التعامل بصورة شاملة مع مشكلات ديون البلدان النامية من خلال تدابير وطنية ودولية لجعل الدين مستداما على المدى الطويل.

• يجب وضع وتنفيذ استراتيجيات لتوفير عمل ملائم ومنتج للشباب، بالتعاون مع البلدان النامية.

• توفير فرص الحصول على أدوية أساسية بأسعار يمكن تحملها في البلدان النامية بالتعاون مع شركات الصيدلة وكذا توفير فوائد التكنولوجيا الجديدة وخاصة ما يتعلق بالمعلومات والاتصالات بالتعاون مع القطاع الخاص.

ومنه يمكن القول أن معظم أهداف الألفية الإنمائية تصب في إطار تحقيق التنمية المستدامة، مثل محاربة الفقر، التعليم...، حيث يمثل تكثيف الجهود المبذولة لتحقيق أهداف الألفية الإنمائية بعد العام 2015 تحديا كبيرا، فهذه الأهداف وحسب تقدير متواضع سوف تتطلب قدرا هائلا من المساعدات في ظل محدودية الموارد المالية بالدول النامية.

ثالثا: برنامج الأمم المتحدة للتنمية " PNUD "

يعتبر برنامج الأمم المتحدة للتنمية الهيئة الرئيسية المكلفة بالتنسيق مع أنشطة الأمم المتحدة في ميدان التنمية. وهو أكبر مصدر للوعون الدولي متعدد الأطراف. يختلف صوره من فني و إثمائي. تعكس ميزانيته السنوية

¹ الخرتسي عبد الله حميد، السياسات البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة - مذكرة ماجستير في

المقدرة بـ 2,3 مليار دولار مدى أهمية أنشطته على المستوى العالمي، تلك الأنشطة التي أصبحت بمثابة الإعانة الأولى للتنمية على شكل هبات من نظام الأمم المتحدة². ويلتزم بتقلد مساهمة حاسمة حتى يتسنى تقليص الفقر في العالم، وبفضل شبكته العالمية الموزعة عبر البلدان، يقوم البرنامج بمساعدة الشعوب على ضمان تمتيتهم بأنفسهم، حيث تكمن أولوياته الحالية، في استعمال تقنيات الإعلام لأغراض التنمية ومخاربة انتشار فيروس السيدا، وترقية النظام التجاري الصالح، وتخفيف انعكاسات النزاعات الحربية و الكوارث الطبيعية.

رابعا: البنك العالمي ودوره في تمويل التنمية المستدامة:

رغم أن جزءا من تمويل التنمية المستدامة تمنحه تنظيمات الأمم المتحدة (برنامج الأمم المتحدة للتنمية، برنامج الأمم المتحدة للبيئة)، يبقى البنك العالمي هو الممول الأساسي للإعانة المتعددة الأطراف. منذ مطلع التسعينات، عمل البنك على تطوير سياسته التنموية بشكل محسوس: فبين 1986 و 1994، قام بتمويل 120 مشروعا له علاقة بالبيئة، أي ما قيمته 9 ملايين من الدولارات في شكل قروض. عمليا، يصعب تمييز البعد البيئي الصرف في هذه المشاريع مما أثار ارتياب عدد من المنظمات غير الحكومية حول حقيقة "التوجيه الأخصر" لتمويلات البنك العالمي. يمول البنك أربعة أنواع كبرى من نشاطات التنمية المستدامة³:

- مساعدة البلدان الأعضاء في رسم الأولويات وتدعيم المؤسسات وصياغة السياسات البيئية واستراتيجيات التنمية المستدامة.
- العمل على توجيه قروض البنك نحو قضايا البيئة عند مراحل تحضير وصياغة وإنجاز المشاريع.
- حمل البلدان الأعضاء على الاستفادة من التكامل القائم بين مقاومة الفقر وحماية البيئة.
- معالجة قضايا البيئة العالمية عن طريق الصندوق من أجل البيئة العالمية (FEM).

المحور الثاني: تحقيق التنمية المستدامة في ظل العولمة

تفرض العولمة الاقتصادية تحديات كبيرة أمام تحقيق التنمية المستدامة، نتطرق إليها من خلال ما يلي:

أولا: التحديات التي تفرضها العولمة من منظور التجارة الدولية

² زرنوح ياسمين، إشكالية التنمية المستدامة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة

الجزائر، الجزائر، 2006/2005، ص: 54-55.

³ نفس المرجع السابق، ص 124.

في ظل التجارة الدولية وتحت ستار حماية البيئة تواجه الدول النامية العديد من التحديات والتي تنطرق إليها من خلال ما يلي:

1- الأبعاد البيئية والاجتماعية كأداة حماية في إطار السياسات التجارية الدولية

إن الأبعاد الاجتماعية والبيئية التي أكدت عليها السياسات التجارية الدولية الحالية والتي تسعى الدول المتقدمة لإدماجها في المنظمة العالمية للتجارة (OMC) تعتبر وسائل حماية جديدة في عصر أصبح استخدام الحواجز التجارية العادية مرفوضا ولم تعد سوى الميزة التنافسية هي المعيار المقبول في التجارة. ولهذا تسعى الدول المتقدمة إلى حرمان الدول النامية من ميزاتها النسبية والتي تشكل أساسا في العمالة الرخيصة فتؤكد على مشكلة تشغيل الأطفال من وجهة نظر إنسانية وتفرض معايير قاسية للعمل بشكل تمييزي بحسب مصالحها لجزء من حقوق الإنسان، وأخرى للبيئة كجزء من حقوق الشعوب، وجميعها لا تستطيع الدول النامية أن تلتزم بها دون أن يلحقها ضرر مباشر⁴.

2- الدعم الحكومي للزراعة وضعف الإرادة الدولية في ترجمة مشروعات التنمية إلى خطط عمل

إن حجم المساعدات الممنوحة في إطار خطة مونتريال لا تمثل سوى 6/1 من مقدار الدعم في الدول الصناعية الكبرى للزراعة (والمقدر بحوالي 360 مليار دولار). حيث جاء مؤتمر مونتريال في إطار وضع إستراتيجية لمكافحة الفقر ودعم النمو والتنمية المستدامة.

إن التزامات مونتريال التي اتخذت في شباط 2002، بوضع مبلغ 30 بليون دولار إضافي لتمويل التنمية، مشروطة بطاعة عمياء للتبادل الحر، ولكن الدول النامية على حق في الإشارة إلى أن ما قدم في مونتريال لا يشكل إلا 6/1 (السلس) من قيمة الإعانات الزراعية في الدول الغنية. ففي حين تطالب الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الدول النامية بطاعة كاملة لمبدأ التبادل التجاري الحر الذي أقر في المنظمة العالمية للتجارة (OMC)، تستمر هذه الدول في دعم صناعاتها وتجارتها في قطاعات أساسية على حساب التجارة الحرة التي تبشر بها.

ثانيا: التحديات التي تفرضها العولمة من منظور الاستثمار الأجنبي المباشر

إن تحرير تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يؤدي - و ذلك في ظل غياب سياسات بيئية فعالة - إلى الزيادة في حدة المشاكل وبالتالي بمسار التنمية المستدامة. ويحظى إشكال العلاقة بين مستوى المعايير البيئية وتوزيع تدفق رأس المال الأجنبي (على شكل استثمار أجنبي مباشر) بين الدول اهتماما بالغاً لدى السلطات

⁴ زرنوح ياسمين، المرجع السابق، ص 129.

العمومية، حيث يطرح تحديا يتمثل في التخوف من لجوء بعض الدول إلى استخدام معايير بيئية تساهلية من جهة، وتحديا أمام التنمية المستدامة في هذه الدول من جهة أخرى. إن المعايير المتشددة في الدول الصناعية قد تغري الصناعات فيها خاصة كثيفة التلوث إلى البحث عن التوطن في الدول النامية، مما يزيد خطورة الأضرار في هذه البلدان.

ثالثا: التحديات التي تفرضها العولمة من منظور الشركات متعددة الجنسيات

تحت ستار العولمة والانفتاح والتعاون الاقتصادي تقدم شركات من الدول الصناعية على افتتاح فروع لها في الدول النامية، بحثا عن عمالة رخيصة واحتماء بشروط بيئية متساهلة. وغالبا ما تكون هذه الصناعات الأكثر تلوثا. كما يمكن أن تحدث الشركات المتعددة الجنسيات آثارا بيئية واقتصادية وخيمة على اقتصاديات البلدان النامية والتي تعاني نقصا أو ثغرات في جانب التشريع البيئي، ونفس الأثر يتوقع حدوثه في حال الإفراط في منح المزايا الجبائية أو التساهل مع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجوانب المتعلقة البيئية.⁵ بالإضافة إلى ما سبق يمكن إضافة التحديات التالية⁶:

- هناك تحديات بيئية من جراء التجارة في النفايات والمنتجات الخطرة، كما ان سرعة النمو في نقل السلع والخدمات تؤدي إلى سهولة انتشار الأنواع الغازية وتساهم في التدهور البيئي.
- من المسلم به حالياً على نطاق واسع أن سياسات الاقتصاد الكلي المتمثلة في برامج التعديل الهيكلي، يمكن أن تؤدي، على سبيل المثال، إلى تكاليف اجتماعية وبيئية قد تتجاوز الفوائد المباشرة التي قد توفرها هذه البرامج.
- فقدان الهوية الثقافية وتجانس المجتمع، تجانس التفكير، مما يؤدي إلى هُج "القطيع"؛
- فقدان المعرفة التقليدية للتصدي للمشكلات الخاصة بمواقع وبيئات معينة؛
- استخدام منهجيات شاملة للتصدي للمشكلات البيئية ذات الأساس الثقافي؛
- النقص في البنى الأساسية الكافية لاحتواء المؤسسات الرسمية الجديدة التي تشرف على إدارة خدمات النظم الإيكولوجية؛
- ولمواجهة هذه التحديات نقترح ما يلي:
- تعزيز دور المؤسسات المالية لدعم التنمية والسياسات البيئية المستدامة؛

⁵ زرنوح ياسمينه، المرجع السابق، ص 131.

⁶ محمد غربي، تحديات العولمة وأثارها على العالم العربي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، جامعة

- تعزيز الشراكات الفعالة بين القطاعين العام والخاص؛
- تشجيع المبادرات الطوعية الخاصة الموجهة نحو الاستدامة مثلاً، المعايير للمسؤولية الاجتماعية المؤسسية المشتركة؛
- إعادة التفكير في هياكل الإدارة الدولية وإعادة تنظيمها وتحديد أهدافها بـ"تعزيز التآزر والتدعيم المتبادل بين الاختصاصات البيئية والاجتماعية والاقتصادية؛
- تعزيز التعاون بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، ومؤسسات بريتون وودز وغيرها من الهيئات.⁷

رابعا: الآثار السلبية للعولمة على التنمية المستدامة

لقد بذلت جهود دولية كبيرة على المستويين العالمي والإقليمي منذ أوائل السبعينات بهدف احتواء الأخطار المحيطة بالبيئة، وعلى الرغم من ذلك فمن غير الممكن إغفال الآثار السلبية الخطيرة التي خلفتها سياسة العولمة على البيئة والتي يمكننا أن نمثل جانباً منها فيما يلي:

- 1- من الملاحظ أن الشركات المتعددة الجنسيات التي تنقل نشاطها إلى دول الجنوب عادة ما تنهون في اتخاذ الاحتياطات البيئية وتدابير الأمان البيئي اللازمة للحفاظ على البيئة مما يترتب عليه أضرار بيئية خطيرة.
- 2- تزايد حجم تجارة النفايات السامة والمخلفات الضارة بالبيئة كالمخلفات الكيماوية والنووية التي تنقلها الدول المتقدمة لكي يتم دفنها أو التخلص منها في أراضي دول الجنوب.⁸
- 3- تسعى الدول الصناعية المتقدمة والشركات متعددة الجنسيات إلى اتخاذ من الظروف التي هيأها سياسات العولمة ذريعة للقيام بعملية إعادة تقسيم للعمل والتخصص على المستوى العالمي بهدف توطيد الصناعات الأكثر تلويثاً للبيئة في دول الجنوب انطلاقاً من الزعم الذي تروج له والذي مفاده أن دول الجنوب لم تصل بعد إلى المستوى الحرج من التلوث البيئي.
- 4- لقد أدت الضغوط الاقتصادية التي مارستها القوى الداعمة للعولمة والتي من بينها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية بما فرضته على دول الجنوب من ضرورة الأخذ ببرامج الإصلاح الاقتصادي وتخريب التجارة إلى دفع هذه الدول للتوسع في استغلال مواردها الطبيعية فيما وراء الحدود التي تكفل الحفاظ على التنمية المستدامة في محاولة من جانبها لمواجهة الأعباء المالية الضخمة المفروضة عليها.

⁷ www. Unep.org /GC24/download.asp ?id= 326

⁸ عبد الله الحرتسي حميد، مرجع سبق ذكره، ص 127.

5- بالرغم من الجهود الدولية المتعددة الأطراف التي بذلت في مجال حماية البيئة وصيانتها إلا أن الدول الصناعية الكبرى لا زالت تراوغ وتهرب من تحمل مسؤولياتها في هذا الشأن. حيث يتسبب سبع دول صناعية في إطلاق أكثر من 70 % من غاز ثاني أكسيد الكربون في العالم، والولايات المتحدة التي تشكل أقل من 4 % من سكان العالم تطلق أكثر من 25 % من الغازات المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري، وهذا يحتاج إلى جهد عالمي لخفض إطلاق الغازات المسببة للاحتباس الحراري، وكان بروتوكول كيوتو الذي رفضت الولايات المتحدة أن توقع عليه التزاما دوليا عالميا لمعالجة سخونة الأرض.

المحور الثالث: تحديات التنمية المستدامة في الوطن العربي في ظل العولمة

إن الاهتمام بقضايا التنمية المستدامة في الوطن العربي مازال دون الطموح، فبالرغم من تأكيد قمة الأرض على ضرورة قيام كافة الدول بإعداد استراتيجيات للتنمية المستدامة غير أننا نجد أن أغلب الدول العربية لم تسع إلى وضع مثل هذه الاستراتيجيات. وتتمثل أهم التحديات التي تواجه تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي في:

أولاً: الفقر: لقد اتسعت الهوة في ظل العولمة كثيراً في مستويات التطور والتقدم بين البلدان الغنية والفقيرة، حتى باتت هناك قارات بأكملها كأفريقيا غير قادرة على مجاراة بقية الدول المتقدمة. فالتجارة العالمية والتطور التقني تركز وبشكل كبير حول الأقطاب التالية (الولايات المتحدة واليابان والصين والاتحاد الأوروبي) الذي أصبح ككتلة اقتصادية واحدة، وبالمقابل ازداد العالم النامي والعربي فقراً مدقعاً وهذه تتجلى في صور السيطرة التكنولوجية وازدياد عدد الأسواق والاستثمارات الكبيرة. وحتى تسيد هذه الأقطاب على عملية التصدير للعالم العربي وبقاؤها صاحبة المنشأ الأوحده مع سيطرتها على الرساميل الكبيرة التي باتت تحرك بها العالم. إن ازدياد الفقر في العالم العربي عن طريق العولمة تمثل أو انعكس في أسواق العمل العربية، مثل ارتفاع معدلات البطالة وتدهور معدلات الأجور الحقيقية، إضافة إلى تنامي أعداد المشتغلين في أسواق العمل غير الرسمية وانخفاض مستوى المدخيل الحقيقية وذلك كله كفيل بزيادة آفة الفقر في البلدان العربية.⁹

ثانياً: ضعف معدلات النمو: طبقاً للمؤشرات الدولية فإن الدول العربية قد فشلت في تحقيق الحد الأدنى لانخفاض مستدام في الفقر، والذي يتطلب أن تكون نسبة النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 3%، وهذا يعني أن الفجوة هي 2,0%. وتعد الجزائر أكثر الدول العربية نمواً خلال العام 2004 حيث بلغت نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية 24.7%، تليها الكويت وقطر والإمارات بنسب

⁹ علي حميدوش، التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية- دراسة حالة الجزائر-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه

الدولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005-2006، صص 21-22.

20.7% و 20.0% و 17.1% على التوالي. وبلغ مجموع معدلات النمو السنوية بالأسعار الجارية للوطن العربي ذروته خلال العام 2004 إذ بلغت النسبة 15.8% بعد أن كانت 14.1%- خلال العام 1994 بسبب المعدلات السلبية في العراق والجزائر وليبيا واليمن¹⁰، وقد تحسنت نسبة النمو السنوي للنتائج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للفرد العربي لتحقيق 1,6% و 5,5% لسنتي 2009 و 2010 على الترتيب.

ثالثا: المديونية: سارت اغلب البلدان العربية حالها حال اغلب الدول النامية في طريق الاستدانة وكانت تسعى من خلال ذلك إلى تمويل برامجها التنموية ومن ثم تسديد هذه الديون وفوائدها، إضافة إلى أن اغلب هذه الدول لم تحقق التنمية المنشودة وكذلك لم تتمكن من تسديد ديونها. وتضيق أزمة المديونية وخدمة الديون فرصا مئينة على إمكانية تقليص الفقر وتحقيق مكاسب على صعيد التنمية البشرية المستدامة، إذ تحد هذه التكاليف من قدرة هذه البلدان على دعم التعليم والحفاظ على صحة سكانها¹¹.

رابعا: تصاعد معدلات البطالة: ساهم تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي وتراجع معدلات التشغيل في تفشي ظاهرة البطالة في المنطقة العربية وخصوصا في وسط الداخلين الجدد لسوق العمل، وتحولت معدلات البطالة من أرقام أحادية في منتصف الثمانينات إلى أرقام عشرية في التسعينات ومطلع القرن الواحد والعشرين في العديد من الدول العربية، ويقدر متوسط معدل البطالة في المنطقة العربية بنحو 15% من إجمالي قوة العمل. ويلاحظ أن المستثمرين في الأغلب ضربوا عرض الحائط بضمانات حقوق العمال الواردة في العقود التي عادة ما تصاغ بنودها بمحابة مفضوحة للمشتري. ومع ذلك كم رأينا في السنوات السابقة تميز الحكومات لأرباب الأعمال عند نشوب خلافات بينهم وبين العمال في الشركات المبيعة¹².

خامسا: نقص المياه العذبة: بالرغم من أن القطاع المائي يعتبر ذو أهمية بالغة في تحقيق تنمية مستدامة إلا انه يواجه جملة من الصعوبات ناتية على ذكر اهمها فيما يلي:

¹⁰ فارس رشيد البياتي، التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في

الاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، عمان 2008، ص 40.

¹¹ رعد سامي عبد الرزاق التميمي، العولمة والتنمية البشرية في الوطن العربي، دار دجلة، الأردن، الطبعة الأولى،

2008، ص 221-222.

¹² احمد السيد النجار، الخصخصة وتحديات التنمية المستدامة في الأقطار العربية" بحوث ومناقشات الحلقة النقاشية التي

أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد"، المنظمة العربية لمكافحة الفساد، الطبعة الأولى، لبنان، 2010، ص 138.

- ضعف البنية المؤسسية والهيكلية اللازمة للتعامل مع قضايا الموارد المائية، وهذا ما يؤثر على كفاءة استعمال المياه في جميع القطاعات المستهلكة للمياه من زراعة وصناعة ومياه شرب كما أنها تؤثر على برامج تنمية وإدارة وترشيد المياه.
- عدم وجود خطة شاملة متكاملة للربط بين الموارد المائية المتاحة والآثار البيئية والنشاطات الاجتماعية والاقتصادية.
- عدم التعاون والتنسيق على المستوى القطري والقومي بين المؤسسات المعنية بترشيد واستخدام الموارد المائية.
- ضعف التمويل المخصص لتنمية الموارد المائية والتي تحتاج إليها الدول للبرامج العلمية والفنية والتقنية.

وتبرز أهمية الأمن المائي العربي خلال القرن الحالي نظرا للصلة الوثيقة بين الأمن المائي العربي والأمن الغذائي العربي، خاصة إذا علمنا أن الغذاء سلاح فعال يستخدم في العلاقات الدولية ويترك أثره في السياسة الداخلية والخارجية للدول. ومن أجل حماية الأمن الغذائي العربي فلا بد من حماية المصالح المائية العربية وتحقيق التنمية المطلوبة للموارد المائية العربية وبالتالي تحقيق الأمن الغذائي العربي والتي تشكل السبيل الواقعي للأمن الاقتصادي القومي. وذلك من خلال وضع سياسة مائية مستقبلية تنسجم مع أمننا الغذائي وقوتنا الاقتصادية¹³.

سادسا: التصحر: إن التصحر هو أحد المشاكل البيئية الرئيسية للدول العربية، حيث تحتل الصحاري في البعض منها إجمالي أو معظم المساحة، ففي إقليمي شبه الجزيرة العربية والمغرب العربي تصل نسبته (89,61%) و (77,7%) على التوالي. وجغرافيا يتوزع تهديده بنسب متباينة بين معظم البلدان العربية.

سابعا: الطاقة: إن الطاقة ليست منتجا واحدا، ولكنه خليط يعتمد عليه رخاء الأفراد و تطور البلدان تطورا مستداما، والطاقة أكثر أهمية من أن يستمر تطورها على هذا النحو العشوائي. ومن ثم يتضح بجلاء ضرورة إيجاد طرق للطاقة آمنة وسليمة وصالحة اقتصاديا مما من شأنه أن يدعم التقدم البشري في المستقبل البعيد، وهو أيضا طريق ممكن، لكنه سيتطلب أبعادا جديدة من الإرادة السياسية والتعاون الدولي لبلوغه.

ثامنا: الموارد البشرية: باعتبار أن النمو السكاني يشكل تحديا بيئيا للدول الفقيرة والغنية على حد سواء، ينبغي مراعاته بشكل يتحمل النظام البيئي، لضمان الرفاهية المستدامة للمواطنين وتحسين الحياة المادية (تغذية

¹³ رواء زكي يونس الطويل، التنمية المستدامة والأمن الاقتصادي، دار زهران، الطبعة الأولى، عمان، 2009، ص،

، تعليم، صحة...¹⁴. إذ يعتبر الفقر، الأمية، النمو السكاني وتدهور الصحة من أكبر التحديات التي تواجه تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية.

تاسعا: اثر العولمة على الاقتصاديات العربية

لقد كانت المنطقة العربية شاهداً لثبات بقية دول العالم من حيث تأثرها بمسيرة العولمة وتطوراتها، حيث أصبحت الاقتصاديات العربية أكثر تواصلاً واندماجاً في الاقتصاد العالمي، ومن ثم أكثر تأثراً بالأحداث والتطورات الدولية الاقتصادية، ومما يزيد من أهمية انعكاس المعطيات الدولية على اقتصاديات الوطن العربي انكشاف الاقتصاديات العربية، ممثلاً في نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي، والذي يصل في بعض الحالات إلى حوالي 84% في المتوسط، وهو مستوى مرتفع بالمقارنة بالمقاييس الدولية. ويضاف إلى ذلك أن أداء الاقتصاديات العربية في المتوسط يعتبر متواضعاً وقل بكثير من أداء الدول النامية، الأمر الذي لا يساعد كثيراً في اللحاق بقطار التقدم الذي تسير به الدول المتقدمة. ويمكن القول أن التنمية في البلدان العربية أصبحت أكثر تأثراً بالتغيرات الخارجية وأكثر عرضة لتلقي الصدمات الخارجية.¹⁵

الخوارج الرابع: مواجهة تحديات التنمية المستدامة على الصعيد العربي

من خلال استعراض أهم التحديات على المستوى الإقليمي نقدم بعض الاقتراحات لتجاوزها أو التخفيف منها. ندرجها فيما يلي:

أولاً: السلام والأمن: إيجاد بيئة ملائمة على المستوى الإقليمي لدعم الجهود الرامية لتحقيق السلام والأمن. بما في ذلك إنهاء الاحتلال ونزب التهديد بالعدوان والتدخل في الشؤون الداخلية للدول وفقاً لقرارات الشرعية الدولية على أسس عادلة لتعزيز مسار التنمية المستدامة.

ثانياً: الإطار المؤسسي: تدعيم وتعزيز البنية المؤسسية في الدول العربية في مجال التنمية المستدامة بما في ذلك تطوير وتنفيذ السياسات والتشريعات اللازمة. ودعم جهود جامعة الدول العربية لبناء آلية للتعامل مع التنمية المستدامة على المستوى الإقليمي.

ثالثاً: الحد من الفقر: دعم خطط العمل والبرامج الإقليمية، وشبه الإقليمية، والوطنية والمحلية وخاصة من خلال تمويل المشروعات الصغيرة، والتعاون الفني والمؤسسي للوصول إلى التخفيف من حدة الفقر مع إعطاء اهتمام خاص لدور المرأة.

¹⁴ عبد الله الحرتسي حميد، مرجع سابق، ص 112-115.

¹⁵ علي لطفي، الطاقة والتنمية في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2008، ص 39-40.

رابعا: السكان والصحة: تعزيز تطوير سياسات سكانية متكاملة والارتقاء بالخدمات الصحية الأولية وتدعيم برامج التوعية للنهوض بتنظيم الأسرة ورعاية الطفولة والأمومة. ودعم الجهود لتنمية صحة السكان من خلال توفير الماء النظيف والغذاء الآمن، والصرف الصحي والتحكم في أخطار الكيماويات والتلوث بكافة أشكاله.

خامسا: التعليم والتوعية والبحث العلمي ونقل التكنولوجيا: دعم تطوير استراتيجيات وبرامج وطنية للتعليم ومحو الأمية كجزء للحد من الفقر ودعم تحقيق الأهداف المتفق عليها عالميا بشأن التعليم. وتشجيع نقل وتوطين التكنولوجيا الملائمة إلى داخل المنطقة العربية وتطوير القدرات العربية ومؤسسات البحث العلمي لمواجهة التحديات التي تواجهها المنطقة العربية والاستفادة من الدعم الفني المتاح من المؤسسات والمنظمات الدولية في هذا الخصوص.¹⁶

سادسا: إدارة الموارد: وذلك بالنظر في إنشاء مركز إقليمي لحماية البيئة وإدارة الموارد بما يدعم الترتيبات الإقليمية في هذا المجال، حيث أن العمل على تدفق الأموال العربية في استثمارات عربية يشكل مطلباً ملحا في هذا المجال، بما يؤدي إلى قدر أكبر من التنسيق والتعاون فيما بينها، وذلك فضلا عما ينبغي على الدول العربية من تعزيز دور وقدر الوكالات القائمة لحماية البيئة وإدارة الموارد.¹⁷

سابعا: الاستهلاك والإنتاج: ترويج مفهوم أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدام في المنطقة العربية، وتشجيع استخدام المنتجات التي تساهم في حماية الموارد الطبيعية.

ثامنا: العولمة والتجارة والاستثمار: تعزيز جهود الدول العربية لتجنب التأثيرات السلبية الناتجة عن العولمة على المستويات التقنية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية. وتعزيز الجهود العربية تجاه تحسين التجارة البينية عن طريق تقوية ودعم منطقة التجارة الحرة العربية. وتعزيز القدرة التنافسية للسلع العربية إلى الأسواق الدولية. والتطلع إلى تسهيل وإسراع دخول الدول العربية في عضوية منظمة التجارة العالمية، وتهيئة بيئة استثمارية عربية جيدة تشجع المؤسسات الدولية والإقليمية على تحقيق زيادة في الاستثمارات الموجهة إلى الدول العربية،

¹⁶ رواء زكي يونس الطويل، التنمية المستدامة والأمن الاقتصادي، دار زهران، الطبعة الأولى، عمان، 2009، ص

ص 105-106.

¹⁷ عبد الله الحرتسي حميد، مرجع سبق ذكره، ص 118.

ودعم مبادرات الشراكة بين الدول النامية والصناعية والشراكة بين الدول ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.¹⁸

الخوارج الخامس: فرص وتحديات التنمية المستدامة في ظل انفتاح الجزائر على الاقتصاد العالمي

إن الاقتصاد الجزائري مقبل على تحديات لا يستهان بها فتحرير المبادلات التجارية الذي تنادي به المنظمة العالمية للتجارة يقتضي بالضرورة توفير جملة من العوامل التي من شأنها تفعيل المؤسسات الإنتاجية في النشاط الاقتصادي الوطني للصمود في وجه المؤسسات العالمية المنافسة والاستفادة من الفرص المتاحة.

أولاً: فرص التنمية المستدامة في الجزائر

إن انفتاح الجزائر على الاقتصاد العالمي يتيح لها مجموعة من الفرص التي تدعم مسيرتها التنموية. ومن هذه الفرص¹⁹:

- توفير السلع الصناعية العالية الجودة وبأقل التكاليف.
- تحسين كفاءة وفعالية المؤسسات الإنتاجية في ظل المنافسة.
- زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى تطور الجهاز الإنتاجي وبالتالي خفض معدل البطالة.
- استفادة الصناعات الجزائرية من التطور التكنولوجي وازدهار المؤسسة الاقتصادية وتفتحها على الأسواق الدولية مما سيساعد المؤسسة على التقليل من تكاليف الأبحاث التكنولوجية، وبذلك سيساعد المؤسسة على الرفع من الإنتاج والإنتاجية وتحسين الجودة.
- نمو قدراتها الإنتاجية وجودة منتجاتها وخاصة في قطاع النسيج والألبسة الجاهزة والتي تولد القسم الأكبر من القيمة المضافة.

¹⁸ يونس الطويل، مرجع سبق ذكره، ص 108-109.

¹⁹ بن موسى كمال، المنظمة العالمية للتجارة والنظام التجاري العالمي الجديد، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في

العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004، ص 42.

● تنمية وتطوير خبرات العمال : نتيجة لتدفق الاستثمارات المباشرة و استراتيجيات الإنتاج المطبقة في الجزائر والدورات التكوينية للعمال و الشراكة في التسيير برزت خبرات عمالية محلية مؤهلة قادرة على اتخاذ القرارات الاقتصادية الصائبة والقادرة على دفع عجلة التنمية المحلية بالطرق والمقاييس العالمية.

● تنوع ثقافة الاستهلاك : السماح بدخول المستثمرين الأجانب بتقريب سلع و خدمات بأسعار معقولة وجودة عالية للمجتمع الجزائري كالاترنيت و السلع و التكنولوجيا المتطورة حيث اتسعت دائرة حاجيات الأفراد وتغيرت ثقافة استهلاكهم نحو الأفضل.

● تحسن الخدمات المالية : ظهر مؤخرا في الجزائر تحسن ملحوظ في الخدمات المالية وخدمات شركات التأمين، كان هذا نتيجة لتبني هذه المؤسسات لتقدم خدمات على المقاييس العالمية وكذا إعادة هيكلة العديد منها إضافة إلى استفادة هذا القطاع من الدعم المالي المقدم من طرف المؤسسات العالمية المالية.

ثانيا: تحديات التنمية المستدامة في الجزائر في ظل الانفتاح على العالم

تؤدي العولمة في النظام الاقتصادي العالمي إلى تحقيق نتائج إيجابية لصالح الدولة وتسمح لها بالانفتاح على الأسواق الخارجية، لكن هذا الانفتاح قد يكون له أثر سلبي إذا لم يتوفر له المناخ المناسب وعليه فإن الجزائر ستواجه تحديات عديدة خاصة بانضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة، أهمها:

1- التكنولوجيا: إن وجود فاصل علمي وتكنولوجي عميق بين الدول المتقدمة والجزائر يجعل هذه الأخيرة تواجه تحدي صارم في هذا الميدان حيث تعاني مؤسساتها العلمية والتكنولوجية من ضعف جديد وغياب شبه تام على المستوى العالمي، وهي بعيدة كل البعد عن الثورة العلمية والتقنية التي تعتبر في وقتنا الحاضر مفتاح التقدم والازدهار، والدراسات تشير على إن الاقتصاد الجزائري سيبقى مستهلكا لمنجزات الثورة العلمية والتكنولوجية خلال عقود قادمة، كما كان عليه الحال خلال عقود مضت، وتدل بعض الدراسات والتقديرات على أنه بعد التبعية التكنولوجية سيتعاضد وأن هذا النقص في المعارف والمعلومات سيساهم في زيادة التكاليف بنسبة 40%، ولهذا يجب على الجزائر في إطار فتح اقتصادها وتحرير تجارتها الاستفادة قدر الإمكان من تطوير نظمها العلمية والمصرفية والمعلوماتية مع الدقة في الاختيار التكنولوجي والتأقلم مع

التكنولوجيا المستوردة، ومهما يكن فإن معالجة هذه المشكلة تكمن في تعميق عمليات البحث والتطوير الذي مازال متخلفا في بلادنا لانخفاض حجم الإنفاق فيه، وتخلى الحكومات عن الأدمغة التي وجدت مكانا لها في دول أخرى متقدمة²⁰.

2- وضعية المؤسسات الصناعية الجزائرية: وضعية مؤسساتنا الصناعية تبين أنها مازالت بعيدة عن إمكانية تحقيقها للأهداف الإستراتيجية كتحسين النوعية وتخفيض التكلفة، فالقطاع الصناعي مازال في حالة ركود رغم الأموال التي تصرف في إعادة هيكلته وإنعاشه، ومن أهم الأسباب:

- صعوبة التحكم في بعض التكنولوجيات، حيث نلاحظ غياب إستراتيجية واضحة لنشر التكنولوجيا، فبعض المؤسسات حتى وإن استوردت آلات ذات تكنولوجيا عالية فإنها لا تستغلها أحسن استغلال، نظراً للتوقف المتكرر في العمل، إضافة إلى غياب عمال مؤهلين للإصلاح مما يجعلها في حالة تبعية مستمرة للخارج.
 - غياب محيط تنافسي قوي يحث على تحسين المنتج باستمرار.
 - غياب ثقافة المؤسسة وضعف أساليب التسيير في بعض المؤسسات الصناعية، عدم وجود نظام مراقبة التسيير، و قسم للمحاسبة التحليلية لتحديد تكاليف بدقة وقياس الانحرافات.
 - انتشار البطالة المقتعة في المؤسسات، الشيء الذي يخفض من إنتاجية اليد العاملة.
- ونظرا لهذه الوضعية، فإنه على المؤسسات الجزائرية أن تواجه تحديات كبيرة لتضمن استمرارها في حالة انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة منها:

- التوفيق بين العلاقة سعر/نوعية: بمعنى تحسين نوعية و جودة المنتجات الجزائرية و إكسابها خصائص عالمية دون أن يكلف مبالغ باهضة تؤدي إلى رفع تكلفة الإنتاج، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار الذي سيفقد حتما السلع الوطنية الخاصية التنافسية، والذي يهدد بقاء المؤسسة في السوق.
- على المؤسسات الصناعية الجزائرية أن تبدع منتجات جديدة، و طرقاً جديدة في الإنتاج، لأن المنطق الصناعي العالمي يقول: "ابتكر أو اندثر".

3- تحديات القطاع الفلاحي: باعتبار أن الجزائر مستورد رئيسي للمواد الغذائية ، فهذا يزيد من الفاتورة الغذائية ، لأن رفع الدعم على الموارد الزراعية في إطار مبادئ المنظمة سوف يؤدي إلى ارتفاعها حتما في

²⁰شكوري سيدي محمد: "وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي دراسة حالة الاقتصاد الجزائري"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة تلمسان، 2012/2011، ص 87.

الأسواق العالمية أي أن ارتفاع الأسعار العالية على المدى القصير من الممكن أن يكون له ضغط كبير على ميزان المدفوعات الجزائري، وبالتالي تكون نتائج وخيمة على قدرتها في تسديد الديون الخارجية. كما أن ثقل الفاتورة الغذائية سيكون لها تأثير مباشر على المستوى المعيشي للأفراد وبالتالي الرجوع إلى مواد الغذائية الرديئة النوعية نتيجة ضعف القدرة الشرائية.²¹

4- التحدي الذي يواجه قطاع الخدمات: قطاع الخدمات بصفة عامة غير قادر على مواجهة المنافسة، مما يعرض بعض البنوك وشركات التأمين إلى الإفلاس، فمثلا المصارف الدولية الكبرى تقدم أكثر من 360 خدمة لعملائها، بينما لا تقدم البنوك في الدول النامية في أحسن الأحوال أكثر من 40 خدمة بمستويات أداء ضعيفة، والبنوك الجزائرية أقل من ذلك بكثير²². فقطاع الخدمات في الجزائر خاصة البريد والمواصلات والنقل يسير ببطء، في حين أن قطاع الاتصالات والمعلومات وغيرها من الخدمات المرتبطة بالتكنولوجيا تلعب دورا هاما في الناتج المحلي الإجمالي في الدول المتقدمة.

5- انخفاض إيرادات الدولة: شكلت الرسوم الجمركية منذ الاستقلال موارد هامة لتمويل ميزانية الدولة، ضف إلى هذا الدور الذي لعبته هذه الرسوم خلال الأزمة البترولية سنة 1986، لتعويض الجباية البترولية حيث بلغت الجباية العادية 47.4% من الجباية الكلية سنة 1986، و بلغت 51.2% سنة 1987. حيث أن إلغاء الرسوم الجمركية بسبب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يعني التضحية بنسبة هامة من إيرادات الدولة، و يرى بعض الخبراء أنه لتعويض هذا النقص يجب زيادة معدل الضريبة الداخلية، و هذا قد ينجر عنه آثار سلبية على المؤسسات الاقتصادية المحلية وقدرتها على المنافسة.²³

6- التحديات الاجتماعية: وأهمها:

أ- القدرة الشرائية: ترتب عن اتفاقية تخفيض قيمة الدينار مقابل العملة الصعبة الدولار ارتفاع مستوى الأسعار و فقدان قيمة النقد الحقيقية حيث أصبح مبلغ كبير من النقد يلبى حاجات ضئيلة جدا للمواطنين، ضف إلى هذا انخفاض المداخيل وعدم قدرة الطبقات المتوسطة والفقيرة عن تلبية معظم حاجياتها الأساسية أمام السلع التي تعتبر كلها محل استيراد بالعملة الصعبة.

ب- البطالة: نتيجة لتحرير الأسواق و دخول المستثمرين الأجانب و السياسات التي بدأت الجزائر في تطبيقها من إعادة هيكلة المؤسسات والخصوصية، تبلور وبرز مشكل تسريح العمال المشكل الذي أصبح أكثر تخويفا

²¹ <http://www.elanin.com/vb/showthread.php?p=3393>

²² تشكوري سيدي محمد: مرجع سابق، ص 89.

²³ <http://www.star7arab.com/f.asp?t=50416>

للكنتلة العاملة التي يزداد عددها يوميا، حيث تعرف الجزائر تضخما للعمالة في كافة مستويات مؤسساتها العمومية وأكثر من هذا توظيف عدد يفوق ما تتطلبه المؤسسة من عمال، ونتيجة انتهاج سياسة تحرير السوق المحلي سوف يعرف سوق العمالة أزمة لزيادة العرض عن الطلب، العامل الذي يفرز البطالة لعدد كبير من العمال القادرين عن العمل، وتسريح العديد منهم نتيجة طرح العديد من المؤسسات العمومية لعملية الخصخصة.²⁴

ج-خروج المستثمرين الصغار من السوق: نتيجة لتحرير الأسواق الداخلية وفتحها أمام الموردين وما ترتب من انخفاض قيمة التعريفية الجمركية عليهم، و رفع الحماية من طرف الدولة على المستثمرين الصغار سوف تخلق منافسة غير عادلة بين المستثمرين المحليين الصغار والمستثمرين الأجانب، نظرا لما يتمتع به هذا الأخير من خبرة وجود النوعية وقلة التكاليف هذه المنافسة غير العادلة سوف تسرع من إفلاس و خروج العديد من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من سوق المنافسة و بالتالي تفجير العديد من الأسر.

د-الفقر: نتج عن تدهور القدرة الشرائية و تسريح العديد من العمال من المؤسسات و إفلاس الكثير من هذه الأخيرة ما يسمى بظاهرة الفقر التي تهدد كيان المجتمع و العائلة الجزائرية بصفة خاصة حيث تعيش معظم العائلات في مستوى ما دون الفقر عاجزة حتى على تلبية حاجياتها الضرورية من مأكل وسكن.... الخ، نتيجة تدهور الأوضاع الاجتماعية و ترديها سوف تتوسع ظاهرة انتشار الآفات الاجتماعية الخطيرة في المجتمع الجزائري و هذا ما سيقف عائقا أمام عمليات التنمية.²⁵ والملاحظ هنا أيضا أن الحكومة الجزائرية قد اتخذت مجموعة من الإجراءات بهدف التقليل من ظاهرة الفقر وخاصة في المناطق الريفية التي تعرضت إلى نزوح الكثير من العائلات نحو المدن كبرامج السكن الريفي وإنشاء و تمويل المشاريع العائلية الصغيرة و المتوسطة في إطار التنمية الريفية.

هـ -الطبقة: في ظل انتهاج الرأسمالية وفتح الأسواق الجزائرية على العالم سادت فكرة الغني يزداد غنى والفقير يزداد فقرا، سرع هذا بتلاشي الطبقة المتوسطة في المجتمع الجزائري وسمح بظهور طبقتين : طبقة رأسمالية قيادية و طبقة العمال التي تعيش في خدمة الطبقة الأولى، مما أدى إلى ظهور الفروقات الاجتماعية في المجتمع الجزائري.²⁶

²⁴شكوري سيدي محمد: مرجع سابق، ص 90.

²⁵محمد مسعي: "سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو"، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، عدد 2012/10، ص

7- التحديات البيئية: يعتبر قطاع الطاقة في الجزائر من أهم القطاعات التي تمثل نقطة تلاقي تركز عليها دراسة الأثر البيئي للاستثمارات الأجنبية المباشرة، بحيث تقدر نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع الصناعي بما فيه الطاقة 53% مما يؤدي إلى احتمال نشوء آثار سلبية على البيئة نتيجة لنشاط الشركات الأجنبية في هذا القطاع. وفي ظل التحديات السالفة الذكر يستوجب اتخاذ جملة من الإجراءات للحد من هذه الأخيرة وانجاح عملية التنمية المستدامة أهمها:

- تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة لما لها من أهمية في توظيف التكنولوجيا الخاصة، وزيادة فرص العمل.
- إبرام عقود الشراكة في الإطار الإقليمي والجهوي والقاري للاستفادة من التجربة والكفاءة والتخصص.
- ضرورة مساهمة الجزائر في التكتلات الجهوية من شأنه تعزيز جاذبية الإقليم التجاري في ظل الانفتاح الاقتصادي فيترتب عنه أثر إيجابي على مستقبل الاستثمارات الأجنبية وبالتالي فتح آفاق جديدة لتطور الاقتصاد الجزائري²⁷.
- البحث عن أسواق جديدة: إن الرغبة في الاتجاه نحو تحرير التجارة الخارجية للجزائر صاحبها لفة شديدة للاندماج والتكتل في محتوى الكيانات الاقتصادية العالمية وذلك قصد كسب مناطق نفوذ جديدة والبحث عن ترتيبات حامية لاقتصادها الوطني لتجنب موجة العولمة، من خلال²⁸:
- التأهيل على المستوى الإقليمي: تسعى الجزائر مع دول المغرب العربي إلى إنشاء تكتل إقليمي مغربي يقوم على أساس المصالح المتبادلة المشتركة لا على أساس العواطف والشعارات نظراً لما تتميز به هذه الكتلة المغاربية والجزائر من قدرات وإمكانات تؤهلها لمواجهة القوى الاقتصادية العالمية.
- الشراكة الأوروبية متوسطة: يتميز الاقتصاد العالمي ب بروز فضاءات اقتصادية جديدة ولعل من أهمها ما يعرف بالتكتلات الإقليمية والجهوية كالاتحاد الأوروبي وبلدان جنوب شرق آسيا واتحاد النافتا الأمريكي... الخ، حيث أصبح مسار التكتلات الإقليمية والجهوية سلوكا سياسيا واقتصاديا وثقافيا تسلكه جميع الدول للحفاظ على بقائها ضمن الخارطة الدولية، تنمية العنصر البشري: إن مسيرة التنمية في الجزائر مرهونة بتحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة تفوق معدلات النمو الديمغرافي

²⁷ <http://algsat.algeriaforum.net/t379-topic>

²⁸ محمد مسعي: مرجع سابق، ص 150.

لتضييق الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة وهذا الأمر يتطلب لتحقيقه تطوير وخلق الكفاءات والكوادر (رأس المال البشري) القادر على توليد الثقافة الأكثر ملائمة لظروف الجزائر، من خلال التركيز على عنصرَي التعليم والبحث العلمي والتطوير.

- تسيير المرافق العمومية بشكل أفضل: يكمن مفتاح قيام اقتصاد سوق أكثر حيوية في الجزائر على نوعية التصرف في المؤسسات العامة وفي درجة ثقة الوكلاء الاقتصاديين المحليين والأجانب في هذا التسيير ويمكن إنجاز العوامل المؤثرة إيجابا في هذا الأداء.

ثالثا: برنامج التنمية الخماسي 2010-2014:

خصصت الجزائر خلال الفترة 2010-2014 غلafa ماليا يقدر بحوالي 286 مليار دولار والذي عزز الجهود التي شرع فيها منذ عشر سنوات في دعم هندسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأمة. وتعكس قيمة الاستثمارات العمومية للبرنامج الخماسي 2010-2014 المقدرة بـ 21.214 مليار دينار إرادة السلطات العمومية في المحافظة على " هذه الديناميكية الخاصة " التي تشمل جميع قطاعات النشاط سيما بالنسبة لمنشآت الطرق والنقل بالسكك الحديدية والصحة والتعليم وإدخال الكهرباء الريفية أو التزويد بالمياه الصالحة للشرب حتى في المناطق الريفية الأكثر عزلة وبعدا.

1- الاهتمام بالتنمية البشرية: تم تخصيص غلاف مالي يقارب 10000 مليار دينار للتنمية البشرية في إطار برنامج الاستثمارات العمومية للفترة الممتدة ما بين سنة 2010 وسنة 2014 في مجال التنمية البشرية فقد تم تخصيص مبلغ 9386,6 مليار دينار وهي موزعة كما يلي منها⁽²⁹⁾:

- 852 مليار دينار للتربية الوطنية؛

- 868 مليار دينار للتعليم العالي؛

- حوالي 178 مليار دينار للتكوين والتعليم المهنيين؛

- 619 مليار دينار لقطاع الصحة؛ وسيخصص هذا المبلغ لإنجاز 172 مستشفى و 45 مركب متخصص

في الصحة و 377 عيادة متعددة الاختصاصات و 1000 قاعة علاج و 17 مدرسة للتكوين الشبه طبي وأكثر من 70 مؤسسة متخصصة لفائدة المعاقين.

-أزيد من 3700 مليار دينار لقطاع السكن من اجل إعادة تأهيل النسيج الحضري وإنجاز مليوني مسكن، بحيث سيتم تسليم 1,2 مليون سكن خلال الخماسية على أن يستكمل العدد الباقي بين 2015 و 2017 .

²⁹ بيان اجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، ماي 2010، ص ص 10-11.

-أزيد من 350 مليار دينار لقطاع الطاقة لا سيما من اجل ربط حوالي مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي و 220.000 بيتا ريفيا بشبكة الكهرباء.

-أكثر من 2000 مليار دينار لقطاع المياه قصد انجاز 35 سدا و 25 عملية تحويل للمياه و 34 محطة للتصفية وأزيد من 3000 عملية تزويد بالماء الشروب وتطهير وحماية بعض المدن من الفيضانات. ويضاف إلى هذا مبلغ 60 مليار دينار ستم تعبئته في السوق المالية من اجل استكمال أو انجاز 8 محطات جديدة لتحلية مياه البحر. ومن خلال هذا البرنامج تعترم السلطات العمومية الرفع من نسبة الربط بشبكات المياه الصالحة للشرب لتبلغ 98% في آفاق سنة 2014 بعد أن بلغت 78% في سنة 1999 و 93% في سنة 2009.

-أزيد من 40 مليار دينار لقطاع التضامن الوطني؛

-أزيد من 1130 مليار دينار لقطاع الشباب والرياضة؛

-أزيد من 19 مليار دينار لقطاع المجاهدين؛

-أزيد من 120 مليار دينار لقطاع الشؤون الدينية من اجل انجاز مسجد الجزائر الأعظم ومساجد أخرى؛

-أزيد من 140 مليار دينار لقطاع الثقافة؛

-أزيد من 106 ملايير دينار لقطاع الاتصال من اجل تحسين التجهيزات الإذاعية والتلفزيونية وتجهيد شبكات بثها.

مما سبق يتضح أن الجزائر قامت بالتركيز على تنمية العنصر البشري باعتباره الطرف الفاعل في عملية التنمية المستدامة.

2- الاهتمام بقطاع العدالة: تم تخصيص حوالي 379 مليار دج لقطاع العدالة في إطار تحسين الخدمة

العمومية التي جاء بها برنامج الاستثمارات العمومية للفترة الممتدة بين 2010 -2014.

ووجهت 379 مليار إلى إنشاء 110 مجلس قضاء ومحاكم ومدارس تكوينية وأزيد من 120 مؤسسة عقابية إلى جانب عصنة وسائل العمل بقطاع العدالة⁽³⁰⁾.

3- برنامج 2010-2014 الخاص بقطاع الأشغال العمومية: تضمن هذا البرنامج الخماسي للتنمية الذي

تموله الدولة ميزانية شاملة بقيمة 6.447 مليار دج لتطوير المنشآت القاعدية. ووجه أزيد من 3.100 مليار دينار منها للأشغال العمومية من اجل إتمام شبكة الطريق السيار شرق-غرب، واستكمال ربطها ب 830 كلم من الطرق وازدواجية الطرق الوطنية على طول 700 كلم وإنجاز أكثر من 2500 كلم من الطرق

³⁰ بيان مجلس الوزراء ، نفس المرجع السابق، ص ص11-12.

الجديدة وتحديث وإعادة تأهيل أزيد من 8000 كلم من الطرق وإنجاز وتحديث حوالي 20 ميناء للصيد البحري والقيام أخيرا بكسح وتعزيز 25 ميناء بالإضافة إلى تعزيز ثلاثة مطارات.³¹ ومن خلال هذا البرنامج الطموح الذي يندرج في إطار مواصلة المخططات السابقة التي تمت المبادرة بها منذ عشر سنوات تمكنت السلطات العمومية الرفع من نسبة الربط بشبكات المياه الصالحة للشرب لتبلغ 98% في سنة 2014 بعد أن بلغت 78% في سنة 1999 و93% في سنة 2009 .

4- اخور المتعلق بمكافحة البطالة: تم تخصيص 350 مليار دينار لدعم إدماج حاملي الشهادات في إطار برنامج التأهيل والتكوين. و80 مليار دينار لدعم استحداث مؤسسات وأنشطة مصغرة، و130 مليار دينار موجهة لترتيب التشغيل المؤقت.³²

5- منح مهلة للمؤسسات الوطنية على اثر انفتاح السوق المحلية على الخارج: اتخذت الحكومة بعض الترتيبات الرامية إلى ضبط التجارة الخارجية، وشرعت في مباحثاتها مع شركائها الأجانب من اجل تكييف وتيرة تفكيك التعريفية الجمركية الوطنية بصفة انتقالية⁽³³⁾. ومن اجل تأهيل المؤسسات الوطنية للمنافسة الخارجية خصصت الجزائر ما يقارب 150 مليار دينار جزائري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية، والدعم العمومي للتأهيل وتسيير القروض البنكية التي قد تصل إلى 300 مليار دينار جزائري لنفس الغرض.³⁴

³¹ نفس المرجع السابق، ص13.

³² مصالح الوزير الأول، بيان السياسة العامة للحكومة، أكتوبر 2010، ص 68.

³³ مصالح الوزير الأول ، نفس المرجع السابق، ص60.

³⁴ بيوض العيد، مرجع سبق ذكره، ص 164.

خلاصة

عندما بدأت الجزائر المستقلة بصياغة توجهاتها الإنمائية أرادت أن تجعل منطلقاً للتنمية والتخطيط ذات إطار موجه، وفي نهاية الثمانينات وجدت الجزائر نفسها تعاني من إختلالات هيكلية، ارتفاع في معدل التضخم، عجز في ميزان المدفوعات وارتفاع المديونية الخارجية، أصبح من الضروري عليها أن تقوم بتغيير جذري لتوجهها الاقتصادي وهو ما قادها إلى الدخول في سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية بهدف الانتقال إلى اقتصاد السوق والاندماج في الاقتصاد العالمي تحت إشراف صندوق النقد الدولي الذي دعاها إلى إعادة هيكلة المؤسسات العمومية وخصخصتها وحل بعضها.

إن انفتاح الجزائر على الاقتصاد العالمي يتيح لها جملة من الفرص التي تعمل على اغتنامها لدعم التنمية المستدامة، لكن في المقابل ستواجه هذه الأخيرة تحديات عديدة يفرضها واقع العولمة، خاصة في ظل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية.

وبما أن إصلاحات التعديل الهيكلي وبالرغم من أنها حققت نتائج مهمة في ميدان التوازنات الاقتصادية الخارجية، إلا أنها لم تسمح بالاستجابة لطموحات الجزائريين والمتمثلة في تحسين ظروف المعيشة وتوفير مناصب شغل ولم تساهم في تحسين عمل وسير الطاقة الإنتاجية. ولهذا قررت الحكومة تطبيق برنامج استثماري لدعم الإنعاش للفترة 2001-2004 بغية تهيئة الأرضية اللازمة لإعادة انطلاق النشاطات الاقتصادية والنمو وتعزيز إمكانيات التنمية البشرية والمحلية والتوازن الجهوي. إذ يعتبر هذا البرنامج كأداة مرافقة للإصلاحات الهيكلية التي التزمت بها بلادنا قصد إنشاء محيط ملائم لاندماجه في الاقتصاد العالمي. حيث تميز هذا بإنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية، تجسد ذلك في إنجازات عديدة، تراجع في البطالة ونمو مستمر يساوي في المتوسط 3.8% طوال هذه الفترة.

وفي إطار مواصلة وتكثيف هذا المسار، قد تم تسطير برنامج تكميلي لدعم النمو للفترة 2006-2009 وكذا البرنامج الخماسي 2010-2014. حيث عازمت الحكومة الاستفادة من الإطار الاقتصادي الكلي الإيجابي حالياً من حيث يحمل المؤشرات ومن عودة الثقة لدى المستثمرين الجزائريين والأحانب ومن القدرات المالية المتوفرة في البلاد. من أجل تفعيل الإنعاش الاقتصادي من خلال استكمال المرحلة الانتقالية الاقتصادية للاندماج في الاقتصاد العالمي.

وفي المقابل الدولة الجزائرية تحاول مسايرة الفترة الحالية التي تشهد انخفاض في أسعار البترول والذي قد يفقدها بعض التوازن في تحقيق أهدافها الإنمائية، والتي قد تلجأ في الخماسي الحالي 2015/2019 إلى سياسة التقشف التي تنادي بها الحكومة، ومن جهة أخرى تنادي الحكومة أيضاً إلى

إيقاف بعض المشاريع التي قد تكون غير مهمة في الوقت الحالي وتوجيهها إلى وقت لاحق، وهذا ما يضر في تحقيق مآرب الحكومة لتحقيق أهدافها.

الاقتراحات:

- إن تحقيق التنمية الاقتصادية بصفة عامة و للتنمية المستدامة بصفة خاصة في نظرنا يكون من خلال تبني التوصيات الآتية ووضع إستراتيجية للنهوض بالاقتصاد من خلال إتباع الخطوات التالية :
- توفر الإرادة لدى السلطة و الشعب معا لتحقيق التنمية.
- تحديد القطاع الذي يستطيع أن يكون القطاع القائد، والذي يمكن التعرف علىه من خلال البحث عن القطاع الذي يستطيع خلق أكبر قوة دفع للأمام و الخلف . كما يمكن الاعتماد أيضا على فكرة الحلقات المفرغة التي تعتمد على مبدأ أن العقوبات التي تواجه الدول النامية هي عقوبات تتبادل الأثر فيما بينها، أي كل عقبة هي نتيجة و سبب في آن واحد للعقوبات الأخرى، وهنا يمكن الحل بحيث أننا يمكن أن نستفيد من هذه الآثار المتبادلة بطريقة ايجابية وهذا من خلال كسر أهم عقبة في الحلقات المفرغة وبالتالي أثارها التراكمية سنتنقل إلى العقوبات الأخرى.
- توعية الشعب بضرورة الصبر لأن نتائج هذه الاستراتيجية لن تتحقق بين ليلة وضحاها بل ستستغرق عدة سنوات قد تصل حتى إلى 20 سنة، وفي خلال هذه المدة يجب على الشعب احتمال بعض الظروف القاسية وعدم مطالبته برفع الأجور، لان الهدف في النهاية هو رفع القوة الشرائية من خلال تخفيض معدلات التضخم وزيادة الإنتاجية و ليس رفع الأجور، وبالتالي يجب أن يكون هناك تفهم من قبل الشعب لهذه النقطة.
- يجب ترسيخ قاعدة دولة المؤسسات والقضاء على ظاهرة دولة الأشخاص في الجزائر، وهذا لان الإستراتيجية تأخذ مدة زمنية طويلة والحكومات المتعاقبة يجب أن تحرص على استمرار هذه الإستراتيجية، فإذا كان كل رئيس يأتي يوقف ما بدأ به الرئيس السابق ويبدأ من الصفر لن نصل إلى أي مكان.
- يجب الاهتمام بنوعية التعليم المقدم لأبناء الشعب، تشجيع البحث العلمي وتقدير نتائجه، الحرص على اكتشاف أصحاب المواهب والمبدعين في مختلف المجالات وفي مختلف الأطوار وإرسالهم إلى مراكز خاصة لتنمية قدراتهم.

- ترقية الخدمات الصحية العمومية باقتناء مختلف التجهيزات الطبية للمستشفيات وتوزيعها بشكل يمكن من تلبية احتياجات كل منطقة من التراب الوطني، وبالتالي عدم اضطراب المرضى إلى التنقل إلى أماكن بعيدة لتلقي العلاج.
- ضرورة الاهتمام بحماية البيئة لتحقيق التنمية المستدامة، من خلال تفعيل دور المجتمع المدني في عملية التحسيس، وإرساء مبادئ المسؤولية الاجتماعية بالنسبة للقطاع الخاص ويبقى على السلطات الحكومية دعم التشريعات الخاصة بحماية البيئة والسهر على تطبيقها.
- تعزيز و تفعيل التنسيق والتعاون مع الأقطار العربية وهذا لأن عالم اليوم هو عالم الكيانات الاقتصادية الكبرى.

المراجع:

- احمد السيد النجار، الخصخصة وتحديات التنمية المستدامة في الأقطار العربية" بحوث ومناقشات الحلقة النقاشية التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد"، المنظمة العربية لمكافحة الفساد، الطبعة الأولى، لبنان، 2010.
- بن موسى كمال، المنظمة العالمية للتجارة والنظام التجاري العالمي الجديد، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004.
- بيان اجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، ماي 2010.
- الحرتسي عبد الله حميد، السياسات البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة — مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية — جامعة الشلف 2005 .
- رعد سامي عبد الرزاق التميمي، العولمة والتنمية البشرية في الوطن العربي، دار دجلة، الأردن ، الطبعة الأولى، 2008.
- رواء زكي يونس الطويل، التنمية المستدامة والأمن الاقتصادي، دار زهران، الطبعة الأولى، عمان، 2009.
- زرنوح ياسمين، إشكالية التنمية المستدامة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير — جامعة الجزائر، الجزائر، 2006/2005.
- شكوري سيدي محمد: "وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي دراسة حالة الاقتصاد الجزائري"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة تلمسان، 2011/2012.

- علي حميدوش، التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية- دراسة حالة الجزائر-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005-2006.
- علي لطفي، الطاقة والتنمية في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2008.
- فارس رشيد البياتي، التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، عمان 2008 .
- محمد غربي، تحديات العولمة وأثارها على العالم العربي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، جامعة الشلف.
- محمد مسعي: "سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو"، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، عدد 2012/10.
- مصالح الوزير الأول، بيان السياسة العامة للحكومة، أكتوبر 2010.
- [www. Unep.org](http://www.unep.org) *
- <http://www.ons.dz>.
- <http://www.imf.org> *
- <http://www.cnes.dz>.